

كوٴماري عيراوق

داد كاي بالآي ئيئنتيحاداي



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٢/١٢/٢٠٠٩ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو اتمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

تستوضح المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بكتابها المرقم خ/٩/١٧٣٢٢ والمؤرخ في ١٦/١٢/٢٠٠٩ من المحكمة الاتحادية العليا حول المادة (٧ / اولاً) من الدستور التي نصت على ((يحظر كل كيان او نهج يتبنى العنصرية او الارهاب او التكفير او التطهير الطائفي او يحرض او يمهد او يمجذ او يروج او يبرر له وبخاصة البعث الصدامي في العراق ورموزه)) وهل يعني ذلك ان شمول بعض رؤساء الكيانات السياسية باجراءات اجتثاث البعث وان الكيان يتبنى ذلك الفكر المحظور بموجب المادة (٧) من الدستور وبالتالي الغاء المصادقة على الكيان الذي يترأسه .

وضع طلب الرأي موضع التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٢/١٢/٢٠٠٩ وتوصلت إلى الآتي :



كو٧ ماري عبواق

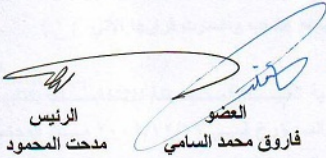
داد كاي بالآي ئينتنجادي

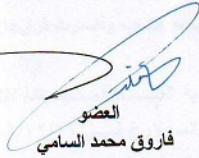
الرأي

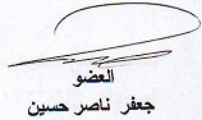
لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان طلب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات/مجلس المفوضين /بموجب كتابها المشار اليه انفاً تضمن شقين الشق الاول طلب تفسير نص الفقرة /اولاً/ من المادة (٧) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ والتي نصت (يحظر كل كيان او نهج يتبنى العنصرية او الإرهاب او التكفير او التطهير الطائفي او يحرض او يمهّد او يمجّد او يروج او يبرر له وبخاصة البعث الصدامي في العراق ورموزه وتحت أي مسمى كان ولايجوز ان يكون ذلك ضمن التعددية السياسية في العراق وينظم ذلك بقانون) . ولدى التعمق في تدقيق النص انفاً وجدت المحكمة الاتحادية العليا بأنه قد قضى بحظر كل كيان او نهج يتبنى العنصرية او الارهاب او التكفير او التطهير الطائفي او يحرض او يمهّد او يمجّد او يروج او يبرر له وبخاصة البعث الصدامي في العراق ورموزه وتحت أي مسمى كان ولم يجز ان يكون ذلك ضمن التعددية السياسية في العراق) . اما الشق الثاني من الطلب وهو بيان الرأي فقد تضمن بيان عما اذا كانت المادة (٧) من دستور جمهورية العراق يعني بها شمول رئيس الكيان باجراءات اجتناث البعث والغاء المصادقة على الكيان الذي يترأسه ؟ وقد وجدت المحكمة من تدقيق الطلب بأنه يخرج عن اختصاصها المنصوص عليه في المادة (٩٣) من دستور جمهورية العراق والمادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠ لسنة ٢٠٠٥) لأنه من الأمور

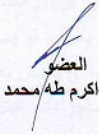


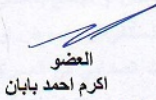
الإجرائية القانونية التطبيقية التي تختص الهيئة العليا للانتخابات باتخاذها لـذا
قررت المحكمة الاتحادية العليا رده من هذه الجهة وصدرا الرأي بالاتفاق .
انتهى ..

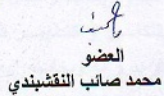

الرئيس
مدحت المحمود

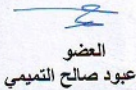

العضو
فاروق محمد السامي

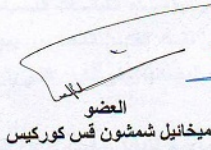

العضو
جعفر ناصر حسين


العضو
اكرم طه محمد


العضو
اكرم احمد بابان


العضو
محمد صائب النقشبندي


العضو
عبود صالح التميمي


العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس


العضو
حسين أبو التمن